

القاهرة تفتح أبواب استثمار النفايات لإنتاج الكهرباء

5.7 مليارات دولار سنويا خسائر الاقتصاد المصري بسبب أعباء المخلفات



دخلت مصر عصر إنتاج الكهرباء من النفايات، حيث أطلقت لأول مرة تعريفية لشراء الكهرباء المولدة من النفايات، وخطت أولى خطواتها لتحويل مشكلة أطنان القمامة بمختلف أنواعها إلى فرص استثمارية، بعد أن تردت على مدى سنوات في إصدار تلك التعريفية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - طرحت القاهرة المخلفات كرافد استثماري جديد أمام الشركات الدولية والمحلية العاملة في مجال إنتاج الكهرباء من النفايات. وأصدر مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، تعريفية جديدة لشراء الكهرباء المنتجة من المخلفات بنحو 8 سنتات لكل كيلووات كهرباء، عقب انتظار ظل أكثر من ثلاث سنوات من جانب المستثمرين. وركزت القاهرة خلال السنوات الماضية على الاستثمار في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وأهملت مجال المخلفات، رغم أنها في أشد الحاجة إليه، في ظل تنامي فرص الاعتماد عليها في دول كثيرة.

وقال جهاز شؤون البيئة المصري إن إجمالي إنتاج مصر من جميع أنواع المخلفات في البلاد يصل لنحو 96 مليون طن سنويا.

وقدر البنك الدولي حجم خسائر مصر من عدم تدوير المخلفات والاستفادة منها بنحو 1.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل لنحو 233 مليار دولار، وبذلك تخسر البلاد نحو 5.7 مليار دولار سنويا نتيجة زيادة عبء المخلفات على الاقتصاد والبيئة.

وتستهدف الحكومة زيادة مساهمة إنتاج الكهرباء من المخلفات والمصادر المتجددة بنحو 55 بالمئة من الطاقة الكلية في البلاد مع حلول عام 2050.

وكشفت وزارة الكهرباء في مخطتها للاستفادة من نخور المخلفات عن طرح فرص استثمارية أمام القطاع الخاص لتدشين 10 مصانع لتوليد الطاقة الكهربائية من القمامة.

وأستست وزارة البيئة أول شركة مساهمة مصرية لإدارة منظومة المخلفات بالتعاون مع بنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك الاستثمار القومي، فضلا عن شركة المعادي للصناعات الهندسية التابعة لوزارة الإنتاج الحربي. وسوف تلعب الشركة الجديدة دورا رئيسيا في توريد المخلفات بعد

معالجتها لمحطات إنتاج الكهرباء لضمان استمرار توريد المخلفات للمحطات وفق متطلباتها، بدلا من التعامل مع شركات جمع القمامة غير الرسمية.

وتعمل في مصر نحو 1500 شركة لجمع القمامة خارج الاقتصاد الرسمي، وتنتشر في جميع المحافظات، وتوفر وظائف لأكثر من 360 ألف مواطن يعملون في ظروف غير إنسانية.

وقال خالد فهمي وزير البيئة السابق، لـ"العرب"، إن "مصر تحتاج إلى استثمارات بنحو 400 مليون دولار للتخلص من عبء المخلفات على اقتصاد البلاد".

وأكدت مصادر بوزارة الكهرباء لـ"العرب" أن الكهرباء المولدة من المخلفات سيتم ربطها على شبكات الجهد المتوسط، ويتطلب ذلك إنشاء مشروعات لا تقل قدرتها عن 1 ميغاوات.

وينتج طن المخلفات بين 450 إلى 550 كيلووات ساعة من الكهرباء وفقا للتكنولوجيا المستخدمة في عمليات الإنتاج.

وأوضح جمال القليوبي، أستاذ الطاقة بالجامعة الأميركية في القاهرة، أن هناك دولا قطعت شوطا كبيرا في توليد الكهرباء من المخلفات مثل الدنمارك والنرويج والسويد وهولندا وإسبانيا،

إذ تمتلك هذه الدول التكنولوجيا الفائقة التي تعزز تقدمها في ذلك المجال، وتقوم بشراء المخلفات من نظيرتها في أوروبا وتحولها إلى كهرباء.

وأضاف لـ"العرب" أن المخلفات في الدول الأوروبية تعد من النوع الغني الذي يساعد على توليد الطاقة، لأن غالبيتها من الأوراق والزجاج والمعادن والبتروكيماويات والمواد البترولية، ويتم تحويلها مواد صديقة للبيئة بنسب تلوث لا تتعدى 0.03 بالمئة طبقا للوكالة الأوروبية للبيئة.

محمد سعد الدين
الاستثمار في النفايات
سيجذب المزيد من رؤوس الأموال مستقبلا

وتواجه القاهرة مشكلة في الاستثمار بالنفايات وتحويلها إلى طاقة، فتلص المخلفات ليست غنية بالقدرات التي تستخدم في محطات الكهرباء، وتغلب على المخلفات المواد العضوية الملوثة للبيئة، والتي يكون لها مردود عكسي على البيئة. ووصل حجم مخلفات المنازل والحلات والأسواق في البلاد إلى حوالي

22 مليون طن، منها 13.2 مليون طن مخلفات طعام، و8.7 ملايين طن مخلفات ورق وكرتون وعبوات مياه غازية.

وتسعى القاهرة إلى فصل المخلفات من المنبع لزيادة كفاءة الاستفادة منها، وبدأت في تطبيق هذه التجربة بمدن السادس من أكتوبر وحلوان والقاهرة الجديدة والإسكندرية وبعض مدن الدلتا، شمال القاهرة، إذ يتم تصنيف النفايات إلى ثلاثة أنواع معدنية وورقية وبلاستيكية، لتستخدم في محطات الكهرباء المتقدمة.

ويرصد البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير حزمًا تمويلية لتطوير منظومة جمع القمامة وتدوير المخلفات بمصر، تصل لنحو 993 مليون دولار وتوجه للمشروعات الخاصة بالحفاظ على البيئة وتدوير المخلفات.

وقال محمد سعد الدين، رئيس لجنة الطاقة المتجددة باتحاد الصناعات المصرية، إن "الحكومة تأخرت في إصدار تعريفية شراء الكهرباء المولدة من المخلفات، لأنها تعاني من مشكلة تراكمها، الأمر الذي يزيد فاتورتها على البيئة وصحة الإنسان".

وأشار لـ"العرب" إلى أن هذا المجال يفتح آفاقا استثمارية جديدة ويجذب شرائح جديدة من المستثمرين الجانب

كنز ثمين يحتاج للمستثمرين

السوق المصرية، فالاستثمار في النفايات وتحولها إلى كهرباء أفضل سبيل للتخلص الآمن والتعامل مع مشكلة المخلفات الصلبة.

وتكشف دراسات الجدوى الفنية والمالية أن الاستثمار في قطاع النفايات يحقق معدلات عائد على الأموال تصل لنحو 18 بالمئة.

ورغم هذا الرافد الاستثماري الجديد الذي يحقق المعادلة الصعبة لمصر في التخلص الآمن من النفايات وزيادة معدلات الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الطاقات الإنتاجية للمخلفات تفوق تحركات الحكومة في التعامل معها.

وحاليا، تشجع الحكومة في تنفيذ محطات لتوليد الكهرباء تستوعبان نحو 1.5 بالمئة من المخلفات المنتجة بالبلاد، وهي نسبة قليلة في ظل ارتفاع الحجم الذي يتجاوز في العاصمة القاهرة وحدها حاجز 20 مليون طن سنويا.

ويظل التحدي الآخر ارتفاع تكاليف صيانة محطات إنتاج الكهرباء من المخلفات قائما، حيث تتسبب المخلفات التي تحتوي على نسب أكاسيد مرتفعة في تآكل المولدات المستخدمة في محطات التوليد بشكل سريع، بعكس محطات الكهرباء التقليدية التي تستخدم الغاز أو السولار.

مصر مستعدة لضخ 247 مليار دولار في الابتكار

القاهرة - كشفت السلطات النقدية المصرية أنها مستعدة لضخ مليارات الدولارات في مشروعات استثمارية، وخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار لتعزيز دورها في الاقتصاد. وأكد محافظ البنك المركزي طارق عامر خلال إطلاق أول مسابقة فرنسية مصرية للشركات الناشئة هذا الأسبوع استعداد الجهاز المصرفي لضخ حوالي أربعة تريليونات جنيه (247 مليار دولار) في المشروعات الاقتصادية في البلاد.

ونقلت وكالة الأنباء المصرية الرسمية عن عامر قوله إن "الجهاز المصرفي لديه سيولة كبيرة ومستعد لضخها في المشاريع، ومنها المشاريع الابتكارية والناشئة، حتى تسهم في مزيد من النمو للاقتصاد وتوفير فرص العمل للشباب".

وأشار إلى أن المركزي يتبنى الأفكار الابتكارية والمشاريع الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا، كونها باتت جزءا أساسيا في العمل المصرفي.

وأوضح أن الاقتصاد المصري حاليا مبني على التكنولوجيا، وهو ما جعل المركزي يفتح المجال للتوسع في التكنولوجيا المالية والشمول المالي، كما فتح أبوابه أمام البنكرين وأصحاب الأفكار.

وأكدت السلطات قناعة بأهمية الاعتماد على التكنولوجيا في السوق الحرة وفتح الأسواق بين المنتجين والمستهلكين، بهدف حمايتهم من جشع التجار وارتفاع الأسعار غير المبرر كما حدث خلال الفترة الأخيرة.

وتزايدت المؤشرات على تسارع أداء الاقتصاد المصري، الذي ظهر في تراجع حاد في معدلات البطالة والتضخم، وذلك بعد جولات طويلة من الإصلاحات القاسية التي استمرت لنحو 3 سنوات.

وبدأت الإصلاحات القاسية، التي كان آخرها تحرير الكامل لأسعار الوقود، في نوفمبر 2016، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، للحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار.

المصري ازداد صلابا رغم ارتفاع الدين العام الذي بلغ حوالي 108.7 مليار دولار بنهاية النصف الأول من العام الجاري.

بوادر تسوية بين واشنطن وبكين لوضع حد لحربهما التجارية

بكين تعلن التوصل إلى اتفاق مع واشنطن لإلغاء الرسوم «العقابية» تدريجيا

المتحدة بموجبه بعض الرسوم عن الواردات الصينية في مقابل استئناف الصين شراء السلع الزراعية الأميركية ومنتجات أخرى.

وكان من المتوقع أن يتخذ الرئيسان خطوة نحو حل ذلك النزاع التجاري قبيل الانتخابات الأميركية المقررة العام المقبل خلال قمة دولية في تشيلي هذا الشهر، لكن القمة تأجلت بسبب المظاهرات في البلاد.

وامتدت تداعيات فرض الولايات المتحدة والصين رسوما جمركية على سلع إحداهما الأخرى في حرب تجارية مستمرة منذ نحو 16 شهرا إلى الأسواق المالية وتسببت في تباطؤ الاستثمارات والنمو العالمي.

ويأمل المستثمرون في أن يؤدي إبرام اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة والصين إلى إلغاء بعض الرسوم، لكن المفاوضات بين واشنطن وبكين صعبة، مما يجعل إبرام اتفاق أمرا غير مؤكد.

وتراجع الدولار مقابل الين الخميس، في الوقت الذي غدت فيه الشوك بشان موعد توقيع الولايات المتحدة والصين اتفاقا أوليا للتجارة، المتعاملين والمستثمرين على التخلي عن المعاملات المراكز الدائنة.

جبن بينغ ربما لا يتمكنان من توقيع اتفاق تجاري جزئي حتى ديسمبر المقبل، وأنه تم استبعاد مكانين في الولايات المتحدة لعقد اجتماعهما الذي طال انتظاره.

ويحاول الجانبان التفاوض حول اتفاق تجاري محدود ترفع الولايات

وقد توقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ اتفاقا خلال الشهر الجاري في موقع لم يتحدد بعد.

ولكن وكالة بلومبرغ للأنباء الاقتصادية ذكرت نقلا عن مصادر مطلعة قولها إن ترامب ونظيره الصيني شي

الجهود التي يبذلها المفاوضون للتوصل إلى اتفاق تجارة أولى رغم عدم ورود تفاصيل عنه.

وأضاف غاو أنه إذا توصل الطرفان إلى اتفاق مرحلي، فمن المقرر البدء في إلغاء الرسوم الجمركية "بنفس المقدار" وفي وقت متزامن. وتابع "هذا شرط مهم للتوصل إلى اتفاق".

وأجرى نائب رئيس الوزراء الصيني ليو هي مكاملة هاتفية مع ممثل التجارة الأميركي روبرت رايتهايزر ووزير الخزانة ستيفن منوتشين الجمعة الماضية، وصفها الرجلان بأنها "بناءة".

وسبق أن صرح مصدر لوكالة رويترز في وقت سابق هذا الشهر أن المفاوضين الصينيين يريدون من الولايات المتحدة أن تلغي رسوما بنسبة 15 بالمئة على سلع صينية قيمتها نحو 125 مليار دولار بدأ سريانها منذ الأول سبتمبر الماضي.

ويريدون أيضا إلغاء رسوم جمركية مفروضة في وقت سابق على واردات تشمل الآلات وأشياء الموصلة والآلات قيمتها نحو 250 مليار دولار.

وقال مصدر مطلع على موقف الصين التفاوضي إن بكين تضغط على واشنطن "لإلغاء جميع الرسوم في أقرب وقت ممكن".

انتسعت التكهانات بإمكانية انحسار الحرب التجارية الصينية الأميركية بعد أن كشفت بكين الخميس أن بوادر تسوية مع واشنطن بدأت تلوح في الأفق، رغم الغموض الذي يكتنف توقيت إبرام الاتفاق ووسط ترجيحات المحللين من عدم إتمام الصفقة قبل ديسمبر المقبل.

بكين - اشاعت تصريحات المسؤولين الصينيين الخميس حول الاقتراب من إبرام صفقة مع الولايات المتحدة تنهي حربا تجارية مستمرة منذ أشهر التفاوض، رغم الضبابية التي لا تزال تسيطر على الأسواق العالمية.

وأعلنت وزارة التجارة الصينية أن أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم اتفقتا على خطة لإلغاء تدريجيا للرسوم الجمركية الإضافية التي تبادل البلدان فرضها على البضائع خلال الأشهر الماضية من العام الجاري.

وقالت الوزارة في بيان إن "قيمة الرسوم التي سيتم إلغاؤها خلال المرحلة الأولى ستشدد خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وستتوقف على طبيعة الاتفاق المنتظر، فيما يسعى المفاوضون إلى التوصل إلى اتفاق تجاري".

ويخوض البلدان حربا تجارية ضارية منذ أكثر من عام، وفرضا رسوما جمركية باهظة على سلع بمليارات

الدولارات، إلا أن الأمل يتزايد باقترابهما من التوصل إلى اتفاق مصغر في إطار اتفاق أوسع.

غاو فينغ
اتفقتا على إلغاء الرسوم الجمركية الإضافية على مراحل

وصرح غاو فينغ المتحدث باسم الوزارة في مؤتمر صحفي "خلال الأسابيع الماضية، أجرى قادة المفاوضات من الجانبين مناقشات جديّة وبناءة حول الحل المناسب للمخاوف الأساسية للطرفين واتفقتا على إلغاء الرسوم الجمركية الإضافية على مراحل، بالتزامن مع التقدم باتجاه التوصل إلى اتفاق" نهائي.

وفي حال تأكيد الولايات المتحدة ذلك، فستكون أحدث مؤشر إيجابي على



على أهبة الاستعداد لإنهاء الأزمة